تعدي الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة ولزومه، توجيها دلاليًّا

Transitive of The Trilateral Complex Verb with Hamza and Its Intransitivit, A Semantic Orientation

د/عبد الرحمن مصطفى القضاة*

جامعة جازن- المملكة العربية السعودية ، abdrhman.m.q@gmail.com

تاريخ الارسال2023/04/15 تاريخ القبول 2023/05/12 تاريخ النشر2023/06/10

ملخص البحث بالعربية

يقوم هذا البحث على فكرة الربط بين العمل النحوي للفعل المزيد بالهمزة (صيغة أفعل) وبين الدلالة المتحصلة من الزيادة، إذ إن إشكالية البحث تتمثل في اضطراب تعدية هذه الصيغة ولزومها فهي لازمة أحيانا متعدية أخرى، بل إن الزيادة تؤدي بها أحيانا من التعدية إلى اللزوم ومن اللزوم إلى التعدية وقد لا يختلف عملها أحيانا عن عمل مجردها. فكان هدف الدراسة محاولة التوصل إلى المعيار الذي يضبط هذه الحالات، اعتمادا على المعنى المتضمن في هذه الصيغة. ليصل في نهاية البحث إلى نتيجة مفادها أن المعنى الذي يتضمنه الفعل الذي بصيغة (أفعل) هو ضابط عمله النحوي تعديا ولزوما.

اتبع البحث منهجا وصفيا تحليليا مقارنا يحلل التراكيب التي يحتمل أن يرد فيها صيغة أفعل، ويقارن بينها من جهة ثم يقارن بينها وبين تراكيب مجردها فعل من جهة أخرى، معتمدا على الشواهد اللغوية والأمثلة المقيسة. وجاء البحث في مبحثين: الأول: صيغة أفعل متعدية، والثاني: صيغة أفعل لازمة، وتبع ذلك خاتمة فيها أبرز النتائج..

الكلمات المفتاحية : التعدية، اللزوم، أفعل، التضمين.

ABSTRACT

This study is based on the idea of connecting the verb's grammatical work more with the complex verb with hamza (the form of Af'al) and the significance gained from the addition. As the study problem is represented by the confusion of this formula's transgression and intransitivity, as it is sometimes intransitive and other times transgressive. Rather, the addition sometimes leads it from transgression to intransitivity and from intransitivity to transgression, and its work may not differ from that of its abstract at times. The study's goal was to try to find a criterion that regulates these cases based on the meaning implicated in this formula and to conclude at the end of the study that the meaning implicated in the verb in the form of (Af'al) is the control of its grammatical work in transgression and intransitivity.The study took a descriptive, analytical, and comparative approach, analyzing and comparing the structures in which the verb form of (Af'al) is likely to appear on the one hand, and then comparing them with the structures of a mere verb on the other, using linguistic evidence and measured examples. The study was divided into two chapters: the first on Transitive Verb Forms and the second on Intransitive Verb Forms, followed by a conclusion on the most significant results.

key words: Transitivity, Intransitivity, the form of Af'al, Tadmeen (Implication of Meaning).

* المؤلف المرسل

المقدمة:

فكرة البحث: تقوم فكرة البحث على محاولة الربط بين العمل النحوي للفعل المزيد بالهمزة (صيغة أفعل) وبين الدلالة المتحصلة من هذه الزيادة.

مشكلة البحث: تتمثل إشكالية البحث في اضطراب تعدية صيغة أفعل ولزومها فهي لازمة أحيانا متعدية أخرى، بل إن الزيادة تؤدي بها أحيانا من التعدية إلى اللزوم ومن اللزوم إلى التعدية وقد لا يختلف عملها أحيانا عن عمل مجردها.

هدف البحث: تستهدف الدراسة التوصل إلى المعيار الذي يضبط تعدد حالات عمل صيغة أفعل اعتمادا على المعنى المتضمن في هذه الصيغة.

نتيجة البحث: توصل البحث إلى نتيجة مفادها أن المعنى الذي يتضمنه الفعل الذي بصيغة (أفعل) هو ضابط عمله النحوي تعديا ولزوما.

منهج البحث: اتبع البحث منهجا وصفيا تحليليا مقارنا يحلل التراكيب التي يحتمل أن يرد فيها صيغة أفعل، ويقارن بينها من جهة، ثم يقارن بينها وبين تراكيب مجردها (فعل) من جهة أخرى، معتمدا على الشواهد اللغوية والأمثلة المقيسة. وجاء البحث في مبحثين: الأول: صيغة أفعل متعدية، والثاني: صيغة أفعل لازمة، وتبع ذلك خاتمة فيها أبرز النتائج. أما الدراسات السابقة فلم أجد دراسة في حدود اطلاعي تناولت هذا الموضوع من حيث فكرته وهدفه ونتيجته. ولكنني لا أغفل دراسات كثيرة تقاطعت مع هذا الموضوع بصور مختلفة، فهناك دراسات كثيرة لصيغة أفعل، وهناك دراسات أيضا للتعدي واللزوم في العربية، ودراسات أخرى حول موضوع التضمين، وأفدت من بعض تلك الدراسات، ولكن هذه الدراسة تقوم على فكرة طريفة تتلاقى فيها كل هذه الموضوعات، ضمن منهج مختلف، لتحقيق هدفها الخاص.

المبحث الأول: صيغة أفعل متعدية:

تكون صيغة أفعل متعدية على وجهين: الأول: تعدية زائدة على تعدية مجرده، والثاني: تعدية مماثلة لتعدية مجرده، وفيما يلي بيان ذلك:

أ- تعدية أفعل زائدة على تعدية فعل:

تؤدي زيادة الهمزة أحيانا إلى تعدية الفعل اللازم وزيادة تعدية المتعدي، فينصب الفعل الذي بوزن (أفعل) مفعولا واحدا إن كان مجرده (فعل) لازما، نحو: أجلس زيد عمرا من جلس عمرو. ويتعدى إلى مفعولين إن كان مجرده متعديا إلى مفعول واحد نحو: ألبس زيد عمرا ثوبا من لبس عمرو ثوبا. ويتعدى إلى ثلاثة مفاعيل إن كان مجرده متعديا إلى مفعولين[1] نحو: أعلم زيد عمرا السفر قريبا من علم عمرو السفر قريبا. وهذا التغير في العمل النحوي بُني على تغير صرفي، والتغير الصرفي تبعه تغير دلالي؛ فالفعل الذي على وزن (أفعل) له معنى مغاير عما لمجرده (فعل) أو زائد عليه تبعا لزيادة اللفظ. فما هذا المعنى؟ وهل استحق هذا المعنى الجديد هذا التغير في العمل النحوي؟

[1] وفي تعدية ذي المفعولين إلى ثلاثة بالهمزة آراء وتفصيل، ينظر الإستراباذي، 1996: 141 وما بعدها.

ذهب النحاة في تفسير هذا بأن (أفعل) اكتسبت بالزيادة معنى التصيير والجعل، فقيل: " فإذا أخبرت أن غيره صيّره إلى شيء من هذا قلت: أخرجه وأدخله وأجلسه."(سيبويه،1988: 55/4). وبهذا المعنى أصبح فاعل مجردها مفعولا للجعل فأخرجت زيدا أي جعلته يخرج، فالمفعول زيد هو فاعل الخروج أي فاعل حدث المجرد، ولكنه وقع هنا تحت تأثير الجعل والتصيير فصار مفعولا، إذ الأصل (خرج زيد) فالزيادة الصرفية أضافت معنى جديدا، والمعنى الجديد اقتضى أن يكون فاعل المعنى السابق مفعولا به. وقد ورد هذا المبدأ جليا عند النحاة، ومن ذلك ما قاله الإستراباذي: "(أذهبت زيدا) جعلت زيداً ذاهباً، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة ... فهو مفعول لمعنى الهمزة – أي: الجعل والتصيير– كأذهبته، ومنه أعظمت: أي جعلته عظيماً باعتقادي، بمعنى استعظمته، وإن كان متعدياً إلى واحد صار بالهمزة متعدياً إلى اثنين أولهما مفعول الجعل والثاني لأصل الفعل" (الإستراباذي، 1975: 86/1) وهذا التفسير متوافق مع منطق اللغة القائم على التكامل بين مستوياتها المختلفة الصرفي والنحوي والدلالي.

يعد تغير العمل النحوي تبعا للمعنى مبدأ متبعا في اللغة العربية، وعليه الكثير من الشواهد والاستعمالات، واعتمد عليه النحاة القدماء في تفسير بعض المسائل، فهذا ابن هشام يذكر بعض آراء المعربين، فيقول: "وَاخْتلف فِي نَحْو عرفت زيدا من هُوَ، فَقيل جملَة الِاسْتِفْهَام حَال، ورد بِأَن الْجمل الإنشائية لَا تكون حَالا، وَقيل مفعول ثَان على تضمين عرف معنى علم، وردّ بأن التضمين لا ينقاس"(ابن هشام، مغني اللبيب، 1985: 545)، فهناك من علل تعدية عرف إلى مفعولين بتضمينه معنى علم، وتتبع اللغة هذا المبدأ بوضوح في بعض الأفعال؛ فنجد الفعل رأى متعديا إلى مفعول واحد إن كان في حقل الرؤية البصرية، نحو: رأيت صديقي. ويكون متعديا إلى مفعولين إن كان في حقل الرؤية القلبية (اليقين)، نحو: رأيت زيدا صادقا. ويكون الفعل جعل متعديا إلى مفعولين إن كان في حقل الأفعال القلبية (اليقين)، نحو جعلت الله أكبر كل شيء، أو في حقل أفعال التحويل والتصيير، نحو: جعلت الطحين خبزا. ويتعدى إلى مفعول واحد إن كان في حقل الخلق والصنع، نحو: (وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها...) (الأنعام: 97) ويكون ناقصا لا يأخذ فاعلا ولا مفعولا إن كان في حقل الشروع، نحو: جعل زيد يكتب. وأكثر من هذا أن العربية تتيح في باب التضمين الكثير من التغيرات والتبدلات الاستعمالية، وفي النحو العربي باب واسع في هذا الموضوع يسمى بالحمل على المعنى (ينظر: ابن جني، 1952 :413/ 2. والسيوطي1985: 102-109/ 2). وحين نطبق هذا المبدأ على صيغة أفعل نجد أنها توسعت باللفظ بزيادة الهمزة لتتمكن من حمل دلالات جديدة ولتزداد طاقتها الدلالية بزيادتها اللفظية. فهل فتحت الزيادة اللفظية للوزن أفعل باب مبدأ التضمين، وأتاحت لها الدخول فيه؟

التضمين كما عرفه ابن هشام بقوله: "قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه وَيُسمى ذَلِك تضمينا، وَفَائِدَته أَن تُؤَدِّي كلمة مؤدى كَلِمَتَيْنِ"(ابن هشام، 1985: 897)، فتعريف النحاة للتضمين من حيث الكيفية بأنه إشراب لفظ معنى لفظ آخر، ومن باب النتيجة بأنه يوقع على المتضمِن أحكام المتضمَن، أما سببه فهو أداء معنى كلمتين بكلمة واحدة. (ينظر: ابن هشام، 1985: 897. والسيوطي،1985: 241/1. والصبّان، 1997: 390/3). وقد خلص بعض دارسي التضمين في التراث العربي إلى أنه يفيد التوسع في الاستعمال بإعطاء مجموع معنيين للفعل، فالفعل

الواحد حين يؤدي معنى فعلين في السياق يكتسب حكما ووظيفة نحوية أخرى بتضمنه معنى فعل آخر. (ينظر: عبادي، 2011: 16)

ومما يقول به بعض النحاة أن التضمين سماعيّ وليس قياسيا (ينظر: السيوطي،1985: 249/1) وقد أخذ ابن هشام بهذا الرأي ردًّا على إعراب من أعرب للفعل عرف مفعولا ثانيا بتضمين معنى علم (ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 1985: 545). وفي هذه المسألة كلام يطول وهناك دراسات كثيرة حول التضمين وأحكامه، وخلاف النحاة فيه وقد تناول عباس حسن(ينظر:(**2 /598–564 :1975**) مسألة التضمين بإسهاب، وفصّل آراء النحاة فيها، كما فصّل دور مجمع اللغة العربية بالقاهرة في بحث المسألة ومناقشتها وما توصل إليه المجمع من قرار بأن التضمين قياسي بشروط.

وأيًّا كان الرأي الأرجح في هذا الخلاف فإن هذه الدراسة ليست معنية بقياسية التضمين أو بسماعيته، وإنما المراد أن ندخل من باب التضمين لتحليل ظاهرة لغوية موجودة وقائمة، فالتضمين الحاصل في صيغة أفعل أمر قائم، وواقع لغوي يتطلب تفسيرا وتحليلا، وأرى أنه لا يدخل في نطاق الخلاف حول القياس على التضمين أو عدمه؛ فالقياس يكون باستحداث حكم جديد، أو بإجازة استعمال جديد لم تستعمله العرب في عصر الاحتجاج. أما المعاني التي ترد في صيغة أفعل فهي مستعملة منذ ذلك العصر كما سيتضح من خلال الشواهد التي سترد في الدراسة، وكما يتضح أيضا من الدراسات التي درست صيغة أفعل ومعانيها في القرآن الكريم (ينظر: عبد العزيز الجيل: 1987) ، والدراسات التي درست صيغة أفعل ومعانيها في الشعر الجاهلي (ينظر: الميعان، وضحة:2011)، فالتضمين في صيغة أفعل واقع يُدْرَس ويحلل وليس طارئا يقبل أو يرد، ولو أجمع النحاة على أن يكون التضمين سماعيا فقط لكان التضمين في هذه الصيغة من السماع لأنه واقع مستعمل منذ عصر الاحتجاج.

لا يعنينا في هذه الدراسة الخلافات حول التضمين نفسه بقدر ما يعنينا أن مفهوم التضمين ينطبق على صيغة أفعل أم لا؟ فهي من حيث المعنى أخذت من معنى غيرها ولم تتخلَ عن معناها فأصبح اللفظ يحمل دلالتين، ومن حيث العمل فهي تتأثر بالمعنى الجديد دون انقطاع عن المعنى الأصلي. فهي تتضمن المعنيين كليهما، وكلاهما بارز فيها، وليس لأحدهما غلبة على الآخر؛ فمعنى مجردها باق ولا يمكن إغفاله، والمعنى الجديد أيضا يعطيها تمايزا واختلافا دلاليا عن مجردها، ويؤدي بها إلى تغيرات في العمل النحوي أيضا. فمثلا حينما تتضمن صيغة أفعل معنى (جعل) (ينظر: سيبويه،1988: 55/4. والإستراباذي، 1975: 86/1) نحو: أجلسته يكون المعنى جعلته يجلس، فيبقى معنى الجلوس موجودا ويضاف إليه معنى جعل، هذا من جهة المعنى. أما من جهة العمل النحوي فإن جعل تنصب مفعولين، ولكن أجلس المتضمنة معنى جعل لم تنصب إلا مفعولا واحدا، ولا نغفل هنا أن أجلس بنصبها هذا المفعول كانت متأثرة بما تضمنته من معنى جعل، ولكن هذا التأثر يكون ضمن حدود؛ فجعل تنصب مفعولين، ولكن أفعل بتضمن معنى جعل قد تنصب مفعولا واحدا أو مفعولين أو ثلاثة، وهذا يضبطه عمل المجرد والمعنى الأصلي فيه.

فالعمل النحوي لـ(أفعل) المتضمنة معنى (جعل) مقيد بعمل مجردها، فمعنى جعل أو التصيير يزيد (أفعل) درجة في التعدية على ما كان عليه مجردها، فإن كان مجردها لازما تتعدى (أفعل) إلى واحد، وإن كان المجرد متعديا إلى واحد تتعدى أفعل إلى اثنين، وإن كان المجرد متعديا إلى اثنين تعدى إلى ثلاثة وهذا خاص في علم ورأى وما في معناهما (ينظر: الإستراباذي، 1996: 140/ 4). وفيما يلي شواهد على هذا الاستعمال:

- تعدية اللازم إلى مفعول:

جاءت صيغة (فعل) لازمة كما في قوله تعالى: (فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ) (القصص: 79)، وجاءت صيغة (أفعل) من الفعل نفسه متعدية إلى مفعول واحد كما في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ) (الزلزلة:2) وجاء في تفسير هذه الآية "أخرجه من النور جعله خارجا منه"(النحاس، 1409: 1/ 273)

- تعدية ذي المفعول الواحد إلى مفعولين:

جاءت صيغة (فعل) متعدية إلى مفعول واحد كما في قوله تعالى: (فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا) (الأعراف:22)، وجاءت صيغة (أفعل) من الفعل نفسه متعدية إلى مفعولين، كما في قوله تعالى: (فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ) (النحل:112). وجاء في تفسير هذه الآية: "أي: فجعلها، بحيث تمارس الجوع والخوف"(الأصفهاني، 1412: 333)

- تعدية ذي المفعولين إلى ثلاثة مفاعيل:

جاءت صيغة (فعل) متعدية إلى مفعولين، كما في قوله تعالى: (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا 6 وَنَرَاهُ قَرِيبًا) (المعارج: 6-7)، وجاءت صيغة (أفعل) من الفعل نفسه متعدية إلى ثلاثة مفاعيل، كما في قوله تعالى: (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ) (البقرة: 167). أي أن الله تعالى يجعلهم يرون أعمالهم حسرات، وهذا ينسجم مع التحليل النحوي للجملة: إذ "تدخل الْهمزَة على علم وَرَأى فتنصب ثَلَاثَة أَولهَا الْفَاعِل وَحكم الثَّانِي وَالثَّالِث بَاقٍ" (السيوطي، 1998 : 1/ 501)

وفيما يلي نحاول إدراج أمثلة على الحالات السابقة بتضمن (جعل)، وتحليلها تحليلا دلاليا وفق معادلات رياضية يقاس عليها، كالآتي:

1- المجرد: (خرج زيد) ← المزيد: (أخرجت زيدا)

أخرجت زيدا = جعلت زيدا يخرج

أخرجت = جعلت+ يخرج / أفعلت = جعلت + يفعل

نلاحظ أن (أخرجت زيدا) تساوي دلاليا (جعلت زيدا يخرج) ففاعل (خرج) أصبح مفعولا لـ(أخرج) وتحديدا مفعولا لجعل المتضمنة فيها، وبقي المعنى الأساسي (يخرج) على عمله وهو اللزوم، فيما شكلت الجملة الفعلية من يخرج وفاعلها العائد على زيد مفعولا ثانيا لجعل في الجملة الكبرى المفترضة للتحليل.

2- المجرد: (لبس زيد ثوبا) ← المزيد: (ألبست زيدا ثوبا)

ألبست زيدا ثوبا = جعلت زيدا يلبس ثوبا

ألبست = جعلت + يلبس / أفعلت = جعلت + يفعل

نلاحظ أن (ألبست زيدا ثوبا) تساوي دلاليا (جعلت زيدا يلبس ثوبا) ففاعل (لبس) أصبح مفعولا لـ(ألبس) وتحديدا مفعولا لجعل المتضمنة فيها، وبقي المعنى الأساسي (يلبس) على عمله وهو التعدي إلى مفعول واحد (ثوبا)، فصار في الجملة مفعولان.

3- المجرد: (علم زيد السفر قريبا) ← المزيد: (أعلمت زيدا السفر قريبا)

أعلمت زيدا السفر قريبا = جعلت زيدا يعلم السفر قريبا

أعلمت = جعلت + يعلم / أفعلت = جعلت + يفعل

نلاحظ أن (أعلمت زيدا السفر قريبا) تساوي دلاليا (جعلت زيدا يعلم السفر قريبا) ففاعل (علم) أصبح مفعولا لـ(أعلم) وتحديدا مفعولا لجعل المتضمنة فيها، وبقي المعنى الأساسي (يعلم) على عمله وهو التعدي إلى مفعولين (السفر، قريبا)، فصار في الجملة ثلاثة مفاعيل.

وإذا تأملنا في الصيغة المفترضة مع كل الحالات (جعلت زيدا يفعل "كذا") نجد أن فاعل (يفعل) أصبح ضميرا مستترا يعود على (زيد) الذي هو في الأصل فاعل المجرد، قبل أن يصبح مفعولا لـ(جعل). وهذا يقودنا إلى القول بأن: (يفعل "هو" كذا) هي الجملة ذاتها الأساسية للمجرد (فعل "زيد" كذا) والضمير الذي استعمل لزيد جاء لربط هذه الجملة بالجملة الكبرى، وهذه الجملة الأساسية تمثل مفعولا به ثانيا لجعل، وهذا يقودنا إلى أن الهمزة المزيدة على فعل عندما استدعت معنى الجعل لم تكن حرفا مزيدا فحسب، بل أضافت جملة كاملة وجعلت جملة المجرد في موضع المفعول به، فالهمزة جاءت لبيان المؤثِّر الذي سبب حدوث جملة المجرد.

فإن قيل لماذا اقتضت الجملة المفترضة في المعادلات السابقة لتفسير جملة (أفعل) أن يكون الفعل المجرد مضارعا في حين كان في صيغة (فعل) ماضيا، يكون الرد بأن الجملة المصدرة بالفعل الماضي يمكن أن يكون المضارع الواقع في إطارها ماضي الدلالة، وإتيانه بصيغة المضارع ليدل على تزامنه مع الفعل الذي بنيت عليه الجملة فعندما نقول: جعلته يفعل. فإن يفعل هنا قد تكون حصلت وانتهت في الماضي. ومن ذلك قوله تعالى: (وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ((يوسف:16) فيكون مضارع دلّ على الماضي، ولكنه جاء بصيغة المضارع ليدل على تزامنه مع الفعل الآخر السابق له والمتعلق به (جاءوا).

يقدم ما مضى من تحليل تصورا دلاليا منتظما ومطردا لتفسير تعدية الفعل المزيد بالهمزة (أفعل) ونلاحظ أنّ المعادلة: (أفعلت = جعلت + يفعل) مطردة في جميع الأحوال التي حصلت فيها التعدية. وعليه يمكننا القول إن التعدية حصلت بتضمين الفعل معنى جعل.

وقد تكون (جعل) هذه تحويلية أو قلبية، وكلاهما في باب ظن ويتعدى إلى مفعولين، فإن كان الجعل حسيًّا حقيقيا كجعلته يلبس أو جعلته يجلس...إلخ تكون من باب التحويل، وإن كان الجعل فعلا قلبيا اعتقاديا كانت جعل قلبية كالتي في قوله تعالى: (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا) (الزخرف:19) وبهذا قال الإستراباذي :(**1975**) (**1/86**: "ومنه أعظمت: أي جعلته عظيماً باعتقادي"، فالجعل هنا قلبي، وعليه فإننا نجد هنا اقتراب هذا المعنى مع ما قاله النحاة بأن من معاني أفعل (وجد) كأبخلته أي وجدته بخيلا، فيمكن أن نقول وجدته بخيلا بمعنى (وجد) التي في باب ظن. أي علمته بخيلا أو جعلته بخيلا باعتقادي، "وقد تكون الصفة في معنى الفاعل نحو: أبخلته أي وجدته بخيلاً، وفي

معنى المفعول نحو: أحمدته، أي وجدته محمودًا"(أبو حيان،1998:173/ 1) وإن كان في هذا توسع عن المعنى الدقيق يبقى في حقل دلالي واحد وهو ظن وأخواتها. وقد وجدت الإستراباذي (ينظر:(**1975: 86-90**) يردّ جلّ معاني أفعل إلى (جعل) أو إلى (صار) ويجعل كل معنى آخر فرعا لهذين المعنيين.

وإن أردنا وصف فاعل أفعل التي تتضمن جعل بمشتق من فِعله فلا نصفه إلا باسم الفاعل من المزيد فنقول لفاعل أخرج مخرج وألبس ملبس وأعلم معلِم. ولا يصح وصفه باسم الفاعل من المجرد فلا يقال لفاعل أخرج خارج ولا لفاعل ألبس لابس ولا لفاعل أعلم عالم. أما مفعول أفعل فيمكن وصفه باسم الفاعل من المجرد–لأنه كان فاعل المجرد– واسم المفعول من المزيد– لأنه مفعول به للمزيد– فنقول: ألبسته فهو لابس ومُلبَس، وأخرجته فهو خارج ومُخرَج، وأعلمته فهو عالم ومُعلَم.

وقبل أن نفرغ من هذه المسألة رأيت أن أناقش رأيا لأحد الدارسين يخالف ما ذهبنا إليه، إذ ينكر وجود التضمين في صيغة أفعل المتعدية، إذ يقول: "بحسب ما مرّ من الأفعال اللازمة التي عُديت بالهمزة نلحظ أن التعدية بالهمزة لم تضف لمعنى الفعل اللازم معنى جديدا، فهي لم تفد توسعا في المعنى ولم تغيره"(بدوي، منير، 2017: 154) ويقصد بهذه الأفعال أفعالا على وزن (أفعل) وردت في المعلقات، منها الفعل (أبدى) في قول عنترة (التبريزي، 1992: 176):

لما رآني قد نزلت أريده أبدى نواجذه لغير تبسم

ويتجاهل صاحب هذا الرأي أنّ الفعل بزيادة الهمزة قد تضمن معنى ليس موجودا في مجرده اللازم، وهو معنى (جعل)، فالمعنى المتضمن في (أبدى): (جعل نواجذه تبدو)، وهذا ينسجم مع المعادلة التي ذكرناها، وهي (أفعل= جعل+ يفعل). فالهمزة هنا ليست كما ذهب الباحث بأنها أفادت التعدية دون إضافة معنى جديد على المجرد اللازم. فالمجرد اللازم (بدت نواجذه) لا يحمل معنى جعل، وما تحصّل معنى جعل إلا بزيادة الهمزة، لذا يمكننا القول بأنّ ما ذهب إليه صاحب هذا الرأي ليس دقيقا، فأنى تكون التعدية هذه حاصلة دون معنى مختلف عن معنى مجردها اللازم، وهذا مخالف لمبدأ راسخ من مبادئ النحو، فـ"التعدي واللزوم بحسب المعنى."(الإستراباذي، 1996: 136/ 4).

ب– تعدية (أفعل) كتعدية مجرده (فعل):

وقد تبقى التعدية في (أفعل) كما في مجرده (فعل)، نحو: أشغلني وشغلني، وذلك إن لم يطرأ بالزيادة معنى يقتضي عملا نحويا جديدا، وورد عند النحاة في هذا قول صريح بأن (أفعل) قد تستوي بالمعنى مع (فعل)، وفي هذا قال سيبويه: "وقد يجيء فعلت وأفعلت المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا. زعم ذلك الخليل. فيجيء به قوم على فعلت، ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفعلت. كما أنه قد يجيء الشيء على أفعلت لا يستعمل غيره، وذلك قلته البيع وأقلته، وشغله وأشغله"(سيبويه، 1988: 61/4) ويتضح من هذا أن عدم تغير معنى (أفعل) عن (فعل) يعني عدم حصول التضمين في (أفعل)، ويؤدي إلى بقاء عملها النحوي كعمل مجردها، ومن هذا الاستعمال ما جاء عليه الفعل أخطأ في قول طرفة :(**2002: 26**)

لَعَمْرُكَ إنَّ الموْتَ ما أخْطَأَ الفَتى لَكالطِّوَلِ المرخى وثِنياهُ باليَدِ

فالفعل أخطأ جاء على وزن أفعل ولم يتجاوز مجرده بالتعدية، لأنه لم يتضمن معنى جعل؛ فلا يصح أن يكون ضمن المعادلة:(أفعلته = جعلته + يفعل) فقوله: أخطأ الفتى لا تساوي جعله يخطئ، وذهب بعض الدارسين إلى أنه تعدى بالهمزة ومجرده لازم. (ينظر: الميعان، 2011: 47) وهذا التوجيه مردود لأن الفعل أخطأ يستعمل مجرده متعديا كمزيده، "وَيُقَال: خَطِئَ بِمَعْنَى أَخْطَأَ" (ابن منظور، 1414: مادة خطأ) و" أخْطَأَ الرَّامِي القرطاسَ إِذا لم يُصِبْه وَيُقَال أخْطَأَ وخَطِئ..."(ابن سيده، 1996: 13/5)، ويؤكد ذلك الاستعمال أن جاء الفعل خطئ متعديا في قول امرئ القيس :(**2004**: **142**)

يا لَهْفَ هِنْدٍ إذ خَطِئْنَ كاهِلاً القاتِلِينَ المِلكَ الحُلاحِلا

فالفعل خطئ هنا جاء متعديا إلى واحد دون زيادة الهمزة، كما جاء الفعل أخطأ في قول طرفة متعديا إلى واحد بوجود زيادة الهمزة، فالمجرد والمزيد كان لهما عمل نحوي واحد لأن لهما دلالة واحدة، وهي ذاتها دلالة المجرد.

وإن تضمن (أفعل) معنى جعل وكان الجعل غير واقع على فاعل المجرد مباشرة، ولم يجعله مفعولا به، فلا ينصب مفعولا إضافيا، وذلك نحو: أسقيته: أي جعلت له سقاء وأقبرته: جلعت له قبرا، ومنه قوله تعالى:(ثُمَّ أَماتَهُ فَأَقْبَرَهُ) (عبس:21) "أي جعل له قبرا"(أبو الفداء، 2000: 67/ 2) ومنه أيضا: " رَسَنْتُ الدابةَ ... وأَرْسَنتُها: جعلتُ لَهَا رَسَنَاً" (ابن سيده، 1996: 346/ 4). فإنّ جعل المتضمَّنة هنا لم تجعل فاعل المجرد مفعولا لها، ولم تصح عليها المعادلة:(أفعلته = جعلته + يفعل) فلم يكن المعنى (جعلته) بل (جعلت له) ولذا فإن صيغة أفعل التي تتضمن معنى الجعل بهذا العمل تأخذ حكمها من حكمه فلا تتعدى بالتضمين، فتبقى (أقبره) كـ(قبره) و(أسقاه) كـ(سقاه) بالتعدي إلى مفعول واحد في حالتي التجرد والزيادة، ولكن لو كان الجعل المتضمَّن متسلطا على فاعل المجرد ليكون مفعولا به لتعدى إلى مفعولين، كأن نقول من (قبر زيد عمرا): (أقبرتُ زيدا عمرا) أي جعلت زيدا يقبر عمرا. فهذا شأن دلالي دقيق ينبغي التنبه إليه عند القول بالتضمين.

المبحث الثاني: صيغة أفعل لازمة:

تأتي صيغة أفعل لازمة على اختلاف في تعدي مجردها ولزومه؛ فتأتي لازمة مأخوذة من فعل مجرد متعد نحو: (أنسل الخيط) من (نسلت الخيط)، وتأتي لازمة من فعل مجرد لازم نحو: (أقفرت الأرضُ) من (قفرت)، وتأتي لازمة مشتقة من اسم نحو: (أطفلت) من (ذات طفل)، وتأتي لازمة مشتقة من اسم مكان أو زمان نحو: (أمصرت) من (مصر)، و(أصبحت) من(الصبح)، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أ- المأخوذ من فعل متعد: ومنه: أنسل الخيط من نسلت الخيط، وأكب المجرم على وجهه من كببت المجرم على وجهه، وأقشع السحاب من قشعت الريح السحاب، وأنزف الشارب من نزف الخمر الشارب. وفي هذه الحالة يصبح مفعول (فعل) فاعل (أفعل) كما يتضح من الأمثلة: فـ(الخيط) مفعول نسل صار فاعل أنسل، و(المجرم) مفعول كبّ صار فاعل أكبّ، و(السحاب) مفعول قشع صار فاعل أقشع، و(الشارب) مفعول أنزف صار فاعل نزف، فالثلاثي متعد والرباعي لازم. (ينظر: ابن جني، 1952: 217/ 2. وأبو حيان، 1420: 350/ 7). وهذا التحول من المفعولية إلى الفاعلية

آت من معنى المطاوعة، والمطاوعة من المعاني التي ذكرها النحاة لصيغة أفعل (ينظر: ابن مالك، 1990: 450 /3) ؛ إذ يصبح معه المفعول به فاعلا لصيغة المطاوعة منه، نحو: انكسر الزُّجاج من كسرت الزُّجاج، فـ(الزُّجاج) مفعول كسر صار فاعل انكسر المطاوع من كسر. فنحن إذن أمام مبدأ واحد من التركيب وهو لزوم صيغة المطاوعة، ففاعل صيغة المطاوعة هو فاعل قبول الفعل المجرد وليس فاعله؛ فالزجاج الذي انكسر لم يفعل الكسر وإنما طاوعه وقبله وتأثر به، فهو فاعل المطاوعة والقبول والتأثر، وليس فاعل الفعل نفسه، ولو أردنا وصفه بمشتق من المجرد فإنه يوصف باسم المفعول لا باسم الفاعل، فإنْ انكسر الزجاج يوصفه باسم الفاعل منكسِر من انكسر، ولكن لا يصح وصفه باسم الفاعل من المجرد (كاسر) بل يوصف من المجرد بمكسور، فهو فاعل المطاوعة (منكسر) وليس فاعلَ المجرد(كاسر).

والمطاوعة تتلاقى مع الصيرورة بتضمين (أفعل) معنى الفعل صار؛ فقولنا انكسر الزجاج أي صار منكسرا أو مكسورا، فصيرورة الشيء تعني اتصافه بما صار عليه ولا تستدعي التعدية، فالفعل صار التام لا يتعدى لأنه يعبر عن اقتران معنى باسم لا غير، فنقول: (صار كذا) أي تمّ وحصل، وصار الناقصة تدل على ذلك بأنها تأتي لوصف اسمها بخبرها، فنقول: صار زيد رجلا. أي تمت رجولة زيد، وصار البحر مائجا أي حصل موجه...إلخ، فلا تتطلب هذه المعاني مفعولا به يقع عليه الحدث، بل يكتفي بنسبة شيء إلى شيء أو إسناد شيء إلى شيء، ومن هنا فإن معنى الصيرورة في الفعل يقتضي مطلق إسناد الفعل إلى فاعله أو الصفة إلى الموصوف. وجعل الفعل المتعدي لازما بتضمينه معنى الفعل اللازم وارد في العربية، وفي ذلك قيل: " وقد جاء تضمين ما يتعدى معنى اللازم قال تعالى: (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) أي يخرجون وينفصلون"(أبو حيان، 1998: 2089/ 4) وإن اجتمعت الصيرورة والمطاوعة فإن المقصود عندئذ هو إسناد الفعل إلى مفعول مجرده. فنقول: أنسل الخيط أي صار منسولا، وأقشع السحاب أي صار مقشوعا، فمعنى المطاوعة يمكن أن يُتضمن في معنى الصيرورة كما رأينا، ولكن عندها يكون فاعل الصيرورة مفعولا في المعنى، ويكون المعنى: صار مفعولا، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم:(**1991**: **70**)

فَأَعرَضَتِ اليَمامَةُ وَاِشمَخَرَّت كَأَسيافٍ بِأَيدي مُصلِتينا

أعرضت أي صارت معروضة، فالفعل المجرد متعد عرضتُ اليمامة فأعرضت، وبصيغة أفعل صارت مطاوعة للفعل أي معروضة. فتقول العرب:"أَعْرَضَ: صَارَ ذَا عَرْض".)ابن منظور،1414: عرض) وتقول أيضا: "أَعْرَضْتُه جَعَلْتَهُ عَرِيضاً")ابن منظور، 1414: عرض) فبتضمين معنى صار جاء لازما بعد أن كان متعديا إلى مفعول. وبتضمين معنى جعل جاء متعديا إلى اثنين. قَالَ الْفَرَّاءُ: (وَعَرَضْنا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ): أبرزناها حَتَّى نظر إليها الكفار وأعرضت هي: استبانت وظهرت. (ينظر: الفراء، 1955: 160/2).

وقد تكون الصيرورة هنا لشيء واقع فعلا كما قلنا في أقشع السحاب، أي صار مقشوعا، وقد يكون لشيء استحق أن يقع أو حان وقت وقوعه، ولكنه لم يقع بعد كما في أحصد الزرع أي صار محصودا (مجازيا) أي صار مستحقا أن يكون محصودا، أو صار مُحصِدا، وفي هذ العبارة (أحصد الزرع) قال سيبويه (ينظر:(**4/60**: **1988** أنها بمعنى الاستحقاق ومع أنه لم يصرح بمعنى الصيرورة مع الاستحقاق إلا أن معنى الاستحقاق يستدعي الصيرورة فحين نقول: استحق الشيء كذا يفهم منه أنه صار مستحقا له.

ب- المأخوذ من مجرد لازم: نحو: "رَثَّ الشيءُ يَرِثُّ رَثاثَةً وأَرَثَّ: أَخْلَق وَصَارَ رَثًّا" (ابن سيده، 1996: 346/ 4) ، وأخصبتْ الأرض من خصبتْ الأرض، فالأرض هي فاعل خصبت وأخصبت فيقال: أخصبَتِ الأرضُ، ومكانٌ مخصِبٌ وخَصيبٌ"(الجوهري، 1987: خصب) أي صارت مخصبة وخصيبة. ومنه رحُبت الدار وأرحبت، وفسُحت وأفسحت، وفظُع الأمر وأفظع، ونتُن الشيء وأنتن، وبطُؤ وأبطأ، وسرُع وأسرع (ينظر: ابن سيده، 1996: 355/ 4) فكل هذه الأفعال تضمنت بزيادة الهمزة معنى صار، فكانت لازمة قبل الزيادة وظلت بعد الزيادة لازمة، حكمها في ذلك حكم الفعل الذي تتضمن معناه وهو صار. ومن شواهد ذلك (أقوى) و(أقفر) في قول عنترة بن شداد العبسي (التبريزي،1992: 150):

حُيِّيتَ مِنْ طَلَلٍ تَقَادَمَ عَهْدُهُ أَقْوَى وَأَقْفَرَ بَعْدَ أُمِّ الْهَيْثَمِ

فالفعلان أقوى وأقفر لازمان في صيغتي فعل وأفعل، ويقال: أَقْوَت الأَرضُ وأَقْوَتِ الدارُ إِذا خَلَتْ مِنْ أَهلها، ودارٌ قَواء: خَلاء، وَقَدْ قَوِيَتْ وأَقْوَتْ (ينظر: ابن منظور، 1414: قوي). وأَقْفَرَتِ الدارُ: خَلَتْ وقفِر الرجل قل ماله (ينظر: الجوهري، 1987: قفر. والزبيدي، 2001، قفر)، وعليه فإنّ أقوى المكان وأقفر متقاربان بالمعنى، ومعناهما في هذا السياق صار المكان خاليا، والذي استدعى معنى صار هو دلالة التحول إلى الإقواء والقفر بعد الرحيل. وجاء في الجمهرة التعبير عنها بصار "وَأقوى المكانُ يُقوي إقواء، إذا صَار قفراً"(ابن دريد،1987 :1083/ 2) وأقفرت الأرض صارت قفرةً، وقفرت الأرض فهي قفرة. و"أقفرت الأرض: خلت من النبات والماء، وأرض مقفرة وقفر وقفرة"(الزمخشري، 1998: 2/92)، فالفعل اللازم يبقى لازما إن تضمن معنى صار في صيغة أفعل منه، فيقال: "داءَ الرجلُ يَداءُ وأَداءَ: إِذا صَار فِي جوفِه الدَّاء" (ابن سيده، 1996: 4/345) ونلاحظ هنا أن الوصف جاء بالصفة المشبهة من الثلاثي وباسم الفاعل من المزيد.

وقد يكون (فعل) لازمًا وبزيادة الهمزة يبقى لازمًا بتضمنه معنى صار، ويصبح متعديا إن تضمن معنى جعل، نحو: أمحل "أَمْحَلَ البلدُ فهو ماحل"(الجوهري، 1987: محل) أي: صار ماحلا، أما إن كان يتضمن معنى جعل فيتعدى، نحو: "أمحل اللهُ الأرضَ: جعلها مُجْدبة."(أحمد مختار عمر، 2008: محل). ومن ذلك أبعد فنقول أبعد زيد، بمعنى صار بعيدا. وأبعدت زيدا، بمعنى جعلته بعيدا.

ونلاحظ أن وصف فاعل الفعل المزيد بهمزة(أفعل) إن تضمن معنى صار يكون بالصفة المشبهة من المجرد بأوزانها المختلفة، نحو: فَعْل- قَفْر، وفاعل-ماحل، وفعيل- بعيد.. إلخ، ويوصف أيضا باسم الفاعل من المزيد، بوزن: مُفْعِل، نحو مقفر، ومخصب، ومسرع...إلخ. أما إن كان الفعل متضمنا معنى جعل فلا يصح أن يوصف إلا باسم الفاعل من المزيد فقط، ففي قولنا: أبعد زيد عمرا، فلا يوصف زيد إلا بـ: مُبْعِد، ولا يصح وصفه باسم فاعل المجرد ولا بالصفة المشبهة منه فلا يوصف زيد هنا ببعيد ولا بباعد. لأن فاعل صيغة أفعل لم يتصف بالفعل المجرد ولم يقم به، بل هو فاعل جعل المتضمنة في أفعل.

ج- المأخوذ من اسم: ومنه قولنا: أثمرت الشجرة من الثمر، وأزهرت من الزهر، وأطفلت من الطفل كما في قول لبيد بن أبي ربيعة :(**107** :**2004**)

فَعَلا فُرُوعُ الأَيْهُقَانِ وَأَطْفَلَتْ بالجَلهَتين ظِبَاؤهَا ونَعَامُهَا

ووضّح صاحب اللسان معنى أطفلت بقوله: "يُقَالُ: أَطْفَلَتْ، فَهِيَ مُطْفِلٌ ومُطْفِلة" (ابن منظور، 1414: طفل). فإن أردنا وصف الفاعل نصفه باسم الفاعل من الرباعي (أفعل). ويمكن أيضا أن يكون وصف فاعل أفعل هنا بـ(ذي وذات) المضافين إلى الاسم المقصود أيضا لأن صاحب الشيء ليس بالضرورة أن يكون فاعلا له، ولعل هذا ما جعل صاحب الكتاب يستعمل هذا الأسلوب في الوصف، إذ قال: "وتقول: أجرب الرجل وأنحز وأحال، أي صار صاحب جربٍ وحيالٍ ونحازٍ في ماله."(سيبويه: 1988، 59/4)، كما نلاحظ هنا أن سيبويه استعمل الفعل (صار) لبيان المعنى الدقيق لصيغة أفعل. فلنا أن نقول: أثمرت: صارت ذات ثمر أو صارت مثمرة، وأزهرت: وصارت ذات زهر وصارت مزهرة، وأطفلت: وصارت ذات طفل وصارت مطفلة. وجاء معنى الصيرورة في هذه الأمثلة مهما في التعبير عن المعنى، كما جاء متسقا مع ما تقتضيه صيغة (أفعل) من لزوم الفعل وقصره على الفاعل.

وقد يأتي الفعل نفسه على وزن أفعل متعديا ولازما تبعا للمعنى المتضمن في كل منهما، فإن قلت أنعل زيد أي صار ذا نعل، فهو لازم لتضمن معنى صار، وتقول: أنعلت زيدا أي جعلته ذا نعل. وفي هذا قال ابن مالك:" أفعل لجعل الشيء صاحب ما هو مشتق من اسمه"(ابن مالك، 1990: 450/3) ويختلف هذا عما ذكرناه في المبحث السابق(أقبرته وأسقيته) بأن أنعلته مشتقة من اسم النعل ويتعدى بتضمن معنى جعل أما أقبرته فهي مأخوذة من مجردها قَبَرَ ومجردها متعد كمزيدها الذي يتضمن معنى جعل ولم يتعد بمعنى جعل لأنه لم يكن فاعل المجرد مفعولا لجعل، ومن هذا المبدأ ذهب بعض الدارسين أن هناك أبنية مشتركة تأتي متعدية ولازمة ولا يتضح أثرها النحوي إلا في سياق الكلام فأثرها النحوي مرتبط بالدلالة التي تؤديها في السياق(ينظر: المرزوك،2017: 784).

د- المأخوذ من اسم الزمان واسم المكان: ومنه أمصر زيد، وأنجد عمرو، وأصبح زيد، وأضحى عمرو. وهذه الأفعال لازمة رغم كونها على وزن أفعل، ويتجلى فيها معنى الصيرورة لأنها تدل على التحول، ويمكن وصف فاعلها باسم الفاعل فنقول صار ممصرا وصار منجدا وصار مصبحا وصار مضحيا، ويمكن أن يكون الوصف بشبه الجملة المصدرة بحرف جر الظرفية (في) ومجرورها الاسم المأخوذة منه، فنقول صار في مصر وصار في نجد وصار في الصباح وصار في الضحى. قال سيبويه:" وتقول: أصبحنا وأمسينا وأسحرنا وأفجرنا، وذلك إذا صرت في حين صبحٍ ومساءٍ وسحرٍ" (سيبويه:1988، 62-63 /4). ومن ذلك (أيمنت) في قول لبيد بن أبي ربيعة (2004: 109):

فَصُوَائِقٌ إنْ أَيْمَنَتْ فَمَظِنَّةٌ فيها وِحَافُ القَهْرِ أوْ طِلْخَامُهَا

أي صارت في اليمن أو صارت متجهة إليه. وتجلت هذه الدلالة أيضا فيما يُنسب إلى الممزَّق الْعَبْدِيُّ (الأصمعي،1993: 166):

فإنْ يُتهِمُوا أنْجِدْ خِلافاً عليهِمُ وإنْ يُعمِنُوا مُستَحقِبِي الحربِ أعْرَقِ

فالأفعال: (أتهم، وأنجد، أعمن، أعرق) على وزن أفعل دلت على الصيرورة إلى هذه الأماكن أو الحلول فيها، وجاءت لازمة لم تتعد إلى مفعول بتضمنها معنى صار.

ويمكننا اختصار حالات تضمن أفعل معنى صار كما يأتي:

- صيرورة المفعول (المطاوعة)= (أفعل لازم) والأصل (فعل متعد)، ويوصف باسم المفعول من المجرد، أو باسم الفاعل من المزيد. أقشع السحاب (صار مقشوعا أو مُقشعا)
- صيرورة الفاعل = (أفعل لازم) والأصل (فعل لازم)، ويوصف بالصفة المشبهة من المجرد، أو باسم الفاعل من المزيد. أقفر البرُّ (صار قفرا أو مقفرا)
- صيرورة الذات = (أفعل لازم) والأصل (اسم ذات)، ويوصف بـ(صار ذا/ذات+ الاسم)، أو باسم الفاعل من المزيد. أطفلت (صارت ذات طفل أو مُطفلة)
- صيرورة الظرف= (أفعل لازم) والأصل (مكان أو زمان) الوصف منه (صار في مكان/زمان)، ويوصف بـ(حرف جر+ الاسم)، أو باسم الفاعل من المزيد. أنجد (صار في نجد، أو صار منجدا)، أصبح (صار في الصبح أو مُصبحا)

الخـاتمـــــة:

تخلص هذه الدراسة إلى نتائج، أبرزها ما يلي:

- يمكن أن تصنف الدلالات المتنوعة لزيادة الهمزة على المجرد في حقلين دلاليين رئيسين الأول (جعل) والثاني (صار).
- تؤدي زيادة الهمزة إلى زيادة تعدية الفعل بما يقتضيه معنى (جعل) المتضمن في صيغة أفعل، مثل: جلس زيد وأجلست زيدا، ولبس الثوب وألبسته الثوب، أما إن كان زيادة الهمزة لا تضيف معنى جديدا فيبقى الفعل على حالته من حيث التعدي والزوم، مثل: شغلني زيد وأشغلني زيد، وخطئت الهدف وأخطأت الهدف.
- تؤدي زيادة الهمزة إلى لزوم الفعل المتعدي مجرده بما يقتضيه معنى (صار) المتضمن في صيغة أفعل، مثل: نسلت الخيط وأنسل الخيط، وبقاء اللازم مجرده لازما بالزيادة، مثل: قفرت الأرض وأقفرت.
- التعدية لا تحصل بالزيادة كما هو شائع، ومنها زيادة الهمزة في أفعل، بل إنها تحصل بالتضمين المتأتي من هذه الزيادة. واللزوم مثل ذلك، فالتعدي واللزوم مردود إلى المعنى لا إلى اللفظ.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن جني، أبو الفتح عثمان (1952) الخصائص. تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، القاهرة.
2. ابن دريد، أبو بكر (1987) جمهرة اللغة، تحقيق رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1
3. ابن سيده، علي بن إسماعيل (1996) المخصص، تحقيق خليل جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1
4. ابن مالك، محمد بن عبدالله (1990)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، ط1
5. ابن منظور، جمال الدين (1414هـ) لسان العرب، تحقيق اليازجي وآخرين، دار صادر، بيروت.
6. ابن هشام، محمد جمال الدين (1985) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط6
7. أبو الفداء، إسماعيل بن علي (2000) الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ط1

8. أبو حيان، محمد بن يوسف (١٤٢٠ هـ) البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت
9. أبو حيان، محمد بن يوسف (1998) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1
10. الإستراباذي، الرضي (1975) شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت
11. الإستراباذي، الرضي (1996) شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2
12. الأصفهاني، أبو القاسم الراغب (1412) المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، ط1.
13. الأصمعي، أبو سعيد (1993) الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط7
14. بدوي، منير (2017) التضمين النحوي وأثره في توسيع المعنى "دراسة في المعلقات السبع"، أطروحة دكتوراة، إشراف أبو بكر حسيني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
15. التبريزي، الخطيب (1992)، شرح ديوان عنترة، مراجعة مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1
16. التغلبي، عمرو بن كلثوم (1991) ديوان عمرو بن كلثوم، تحقيق اميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1
17. الجوهري، إسماعيل بن حماد (1987) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4
18. الجيل، عبد العزيز (1987) صيغة أفعل الفعلية ومعانيها في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، إشراف عليان الحازمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
19. حسن، عباس (1975) النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3
20. الزبيدي، محمد مرتضى (2001) تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق جماعة من المختصين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت.
21. الزمخشري، أبو القاسم (1998) أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1
22. سيبويه (1988) الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3
23. السيوطي، جلال الدين (1985) الأشباه والنظائر في النحو، عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1
24. السيوطي، جلال الدين (1998) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1
25. الصبّان، محمد علي (1997) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1
26. طرفة بن العبد (2002) ديوان طرفة بن العبد، تحقيق مهدي محمد ناصر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3
27. العامري، لبيد ابن أبي ربيعة (2004) ديوان لبيد ابن أبي ربيعة، تحقيق حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط1
28. عبادي، ناظم علي (2011) التعدية بالتضمين إلى مفعولين، مجلة آداب ذي قار، مجلد:1، عدد4.
29. عمر، أحمد مختار (2008) معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، مصر، ط1
30. الفراء، يحي بن زياد (1955) معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.
31. الكندي، امرؤ القيس (2004) ديوان امرئ القيس، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط3
32. المرزوك، محمد أحمد (2017)، أبنية الأفعال المتعدية واللازمة، مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية، مجلد 25، عدد2

33. الميعان، عبد العزيز (2011) صيغة أفعل ودلالتها في المعلقات العشر، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية (32) الرسالة (343)
34. النحاس، أبو جعفر (1409) معاني القرآن، تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1